

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة المشاريع



أثر برامج الدعم المالي للطلاب على الاستمرار الأكاديمي وتقليل التسرب —
دراسة تطبيقية على الجامعات السعودية

إعداد الطالب/

ياسر محمد الحربي

الرقم الجامعي/

253002779

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

تُعدُّ أخلاقيات البحث العلمي من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها أي عمل أكاديمي رصين، إذ تمثل الإطار المعياري الذي يضبط سلوك الباحث في مختلف مراحل بحثه، بدءًا من اختيار الموضوع ومرورًا بجمع البيانات وتحليلها وانتهاءً بنشر النتائج. وتكتسب هذه الأخلاقيات أهمية مضاعفة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يتعامل الباحث مع أفراد ومجتمعات قد تتأثر مباشرة بنتائج البحث وتوصياته، مما يُلقي على عاتقه مسؤولية مزدوجة تتمثل في الالتزام بالمنهج العلمي من جهة، وحماية حقوق المشاركين وكرامتهم من جهة أخرى.

ويُعرّف ريسنيك (Resnik, 2015) أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة المعايير والمبادئ التي توجّه الباحثين نحو ممارسة البحث بصورة نزيهة ومسؤولة، بما يضمن الموثوقية العلمية ويحمي المشاركين والمجتمع من أي ضرر محتمل". ويُضيف إيزرائيل وهاي (Israel & Hay, 2006) أن هذه الأخلاقيات ليست مجرد قواعد شكلية، بل هي فلسفة عملية تنبع من احترام الباحث لذاته، ولزملائه، ولمن يشاركون في بحثه، ولمجتمعه الأكاديمي والإنساني بشكل عام. أما العساف (٢٠١٢) فيرى أن أخلاقيات البحث "تشكل صمام الأمان الذي يحفظ للبحث العلمي قيمته ومصداقيته، ويمنع تحوُّله إلى أداة لتحقيق مصالح ضيقة أو لإلحاق الضرر بالآخرين".

وفي ضوء التطور المتسارع للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو تعزيز منظومة البحث والابتكار، باتت الحاجة ماسةً إلى ترسيخ ثقافة الالتزام الأخلاقي لدى الباحثين، ولا سيما طلاب الدراسات العليا الذين يخوضون تجاربهم البحثية الأولى. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا التقرير لِيُسلِّط الضوء على المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، والقضايا المرتبطة بها، واللوائح المنظمة لها، مع تطبيق هذه المبادئ بصورة عملية على موضوع بحثي المعنون بـ "أثر برامج الدعم المالي للطلاب على الاستمرار الأكاديمي وتقليل التسرب: دراسة تطبيقية على الجامعات السعودية". ويسعى التقرير إلى تقديم تحليل تطبيقي يعكس فهمًا واعيًّا لكيفية تجسيد هذه المبادئ في الواقع البحثي، بما يضمن سلامة الإجراءات وموثوقية النتائج.

ويهدف هذا التقرير تحديدًا إلى ثلاثة أمور رئيسية: أولها التعريف بمفهوم أخلاقيات البحث العلمي ومبادئه الأساسية من منظور أكاديمي موثوق، وثانيها استعراض أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحث والقواعد الدولية المنظمة لها، وثالثها — وهو الأهم — تقديم تطبيق عملي لهذه المبادئ على دراستي البحثية، بما يُبرز التزامي المنهجي والأخلاقي تجاه المشاركين في الدراسة وتجاه المجتمع الأكاديمي ككل.

ثانيًا: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الضامن الأساسي لجودة البحث ومصداقيته، فالبحث الذي يُجرى دون التزام أخلاقي يفقد قيمته العلمية مهما بلغت دقته المنهجية الظاهرية، إذ إن أي شك في نزاهة الباحث أو في طرق جمعه للبيانات يُلقي بظلاله على النتائج كلها ويُفقد قيمتها التفسيرية والتطبيقية. وقد أشار شامو وريسنيك (Shamoo & Resnik, 2015) إلى أن المصداقية العلمية تُبنى عبر سنوات من الالتزام، ويمكن

أن تنهار في لحظة واحدة من التهاون الأخلاقي، وهو ما يجعل الأخلاقيات استثمارًا طويل الأمد في سمعة الباحث ومؤسسته.

وتتجلى أهمية هذه الأخلاقيات في عدة أبعاد متشابكة. فعلى المستوى العلمي، تُسهم الأخلاقيات في ضمان أن تكون النتائج المنشورة قابلة للتكرار والتحقق، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا لتراكم المعرفة العلمية. فحين يلتزم الباحث بالأمانة في عرض بياناته، يصبح بإمكان باحثين آخرين البناء على عمله بثقة، مما يُسرّع وتيرة التقدم العلمي. أما حين تنتشر الممارسات غير الأخلاقية كتزوير البيانات أو الانتقائية في عرضها، فإن ذلك يؤدي إلى تلوث المعرفة العلمية بنتائج زائفة قد تُضلل أجيالًا من الباحثين والممارسين.

وعلى المستوى المجتمعي، تُمثل أخلاقيات البحث درعًا واقياً للمجتمع من الأضرار المحتملة. فالبحوث التي تُجرى دون اعتبار لحقوق المشاركين أو لتبعات النتائج قد تلحق أضرارًا نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية بالأفراد والجماعات. ويُذكر في هذا السياق ما حدث في دراسة "توسكيغي" الشهيرة في الولايات المتحدة، التي استمرت أربعة عقود وحُرم فيها مرضى من العلاج لأغراض بحثية، مما أدى إلى صدمة أخلاقية عالمية أعادت تشكيل قواعد البحث الطبي والاجتماعي حول العالم. (Israel & Hay, 2006)

وعلى المستوى الفردي، يحمي الالتزام الأخلاقي الباحث نفسه من الوقوع في مخالفات قد تُكلفه مسيرته الأكاديمية. فالعديد من حالات سحب الأبحاث المنشورة أو إلغاء الدرجات العلمية حول العالم كانت بسبب اكتشاف مخالفات أخلاقية كالانتحال أو التلاعب بالنتائج. ومن هنا، فإن إدراك الباحث لأهمية هذه المبادئ منذ بداية مشواره يُجنبه عواقب وخيمة على المدى البعيد.

وفي السياق السعودي تحديدًا، تكتسب أخلاقيات البحث أهمية إضافية في ظل التحوّل الذي تشهده الجامعات نحو البحث التطبيقي المرتبط بقضايا التنمية الوطنية. فالبحوث التي تتناول موضوعات حساسة كالتسرب الأكاديمي والدعم المالي تتعامل مع بيانات شخصية للطلاب وأسرهم، مما يستوجب أعلى درجات الالتزام بحماية الخصوصية والسرية. كما أن القرارات السياسية التي قد تُبنى على نتائج هذه البحوث تُحتم أن تكون النتائج معبرة عن واقع حقيقي لا عن تحيزات الباحث أو رغباته.

ثالثًا: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على منظومة من المبادئ المتكاملة التي يجب على الباحث الالتزام بها في جميع مراحل بحثه. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ مع تقديم مثال توضيحي لكل منها يربطها بالواقع البحثي.

الأمانة العلمية تُعد حجر الأساس في كل عمل بحثي، وتعني التزام الباحث بنقل المعلومات والبيانات كما هي دون تحريف أو تزوير أو إخفاء. ويشمل ذلك الأمانة في عزو الأفكار إلى أصحابها، والأمانة في تسجيل البيانات الميدانية كما جُمعت فعليًا، والأمانة في عرض النتائج حتى لو كانت مخالفة لتوقعات الباحث. ومثال ذلك أن الباحث الذي يدرس أثر برامج الدعم المالي على الاستمرارية الأكاديمية يجب أن يُسجل جميع الاستجابات التي حصل عليها، بما فيها تلك التي قد تُظهر أن الدعم المالي لا يُحدث فرقًا كبيرًا، حتى لو كانت فرضيته الأصلية تتوقع تأثيرًا إيجابيًا قويًا.

النزاهة تُكَمِّل الأمانة العلمية وتتجاوزها لتشمل السلوك العام للباحث في تعاملاته الأكاديمية. وتعني الالتزام بالصدق في التعامل مع الزملاء والمشرفين والمشاركين، والإيفاء بالوعود والاتفاقيات، وعدم استغلال المنصب أو السلطة لتحقيق مكاسب غير مشروعة. ومثال على ذلك التزام الباحث بإعطاء الفضل لكل من ساهم في البحث، سواء كان مشرفاً أو زميلاً قدّم رأياً استشارياً، وعدم نسب الجهود إلى نفسه وحده.

الموضوعية تعني تجنّب الباحث لأي تحيّز شخصي أو أيديولوجي قد يؤثر على نتائج بحثه. ويتطلب ذلك أن يبتعد الباحث عن إسقاط آرائه المسبقة على البيانات، وأن يُحلّلها بحياد علمي. ومثال ذلك أن الباحث الذي يعتقد شخصياً بأن القروض التعليمية أفضل من المنح يجب ألا يدع هذه القناعة تؤثر على طريقة صياغته للأسئلة أو تفسيره للنتائج، بل عليه أن يدع البيانات تتحدث عن نفسها.

السرية تُمثّل التزام الباحث بحماية المعلومات الشخصية للمشاركين وعدم الإفصاح عنها لأي طرف خارجي. ويشمل ذلك تأمين البيانات إلكترونياً وورقياً، واستخدام رموز بديلة عن الأسماء الحقيقية، وتقديم النتائج بصورة مجمّعة لا تسمح بالتعرّف على أفراد بعينهم. ومثال ذلك أن الباحث في موضوع التسرب الأكاديمي يجب ألا يكشف هوية أي طالب صرّح بنبذ الانسحاب من الدراسة، حتى للجامعة أو أسرة الطالب، لأن ذلك قد يلحق به ضرراً.

الموافقة المستنيرة تعني حصول الباحث على موافقة صريحة من المشاركين بعد إطلاعهم بشكل كامل على طبيعة البحث وأهدافه والمخاطر المحتملة وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. ويُعدّ هذا المبدأ تجسيداً لاحترام استقلالية الإنسان وحقه في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مشاركته في أي نشاط بحثي. ومثال ذلك أن الباحث الذي يوزّع استبياناً على طلاب الجامعات يجب أن يُرفق مقدمة توضح هدف الدراسة، وأنها لأغراض علمية بحتة، وأن مشاركة الطالب اختيارية تماماً، وأن بإمكانه التوقف عن الإجابة في أي مرحلة.

ويُضاف إلى هذه المبادئ الخمسة الأساسية مبدآن مهمان هما **العدالة في اختيار المشاركين** بحيث لا تُحمّل فئة معينة عبء البحث دون مبرر علمي، و**المسؤولية الاجتماعية** التي تعني أن يضع الباحث في اعتباره الأثر المجتمعي لبحثه ويسعى لتقديم نتائج تُسهم في خدمة المجتمع لا في الإضرار به.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه البحوث العلمية، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والتربوية، مجموعة من القضايا الأخلاقية الحساسة التي تستدعي وعياً عالياً من الباحث للتعامل معها بشكل سليم. وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا.

الانتحال العلمي (Plagiarism) يُعدّ من أخطر المخالفات الأخلاقية، ويتمثّل في نسب أفكار أو نصوص الآخرين إلى الباحث دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية. وللانتحال صور متعددة منها الانتحال الحرفي بنسخ نصوص كاملة، والانتحال بإعادة الصياغة دون توثيق، والانتحال الذاتي بإعادة نشر الباحث لأعماله السابقة دون الإشارة إليها. ومثال واقعي على ذلك ما حدث في عدة جامعات حول العالم حيث سُحبت درجات الدكتوراه من باحثين ثبت انتحالهم لرسائلهم، بل وأُقيل وزراء ومسؤولون بسبب اكتشاف مخالفات انتحال في أطروحاتهم القديمة. (Resnik, 2015) وفي السياق التربوي، قد يقع الباحث في الانتحال دون قصد حين ينقل تعريفات أو نظريات من مراجع سابقة دون توثيق دقيق، مما يؤكد ضرورة الحرص الشديد في عملية التوثيق.

تزوير البيانات (Data Fabrication) يتمثل في اختلاق بيانات لم تُجمع فعلاً، أو في تحريف البيانات الحقيقية لتتوافق مع فرضيات الباحث. ومثال افتراضي على ذلك أن يقوم باحث يدرس أثر الدعم المالي على الاستمرارية الأكاديمية بتعديل بعض الاستجابات لتُظهر علاقة إيجابية قوية، أو أن يحذف الاستجابات التي تتعارض مع فرضياته. وهذا السلوك لا يُمثل خيانة للأمانة العلمية فحسب، بل قد يؤدي إلى قرارات سياسية خاطئة تُبنى على بيانات مغلوطة، وقد تُلحق ضرراً واسعاً بالمجتمع.

التحيز (Bias) يأخذ أشكالاً متعددة، منها التحيز في اختيار العينة بحيث لا تكون ممثلة للمجتمع، والتحيز في صياغة الأسئلة بطريقة توجّه المشاركين نحو إجابات معينة، والتحيز في تفسير النتائج وفقاً لقناعات الباحث المسبقة. ومثال ذلك أن يُصمّم الباحث استبياناً بعبارات إيجابية مثل "ألا تتفق على أن برامج الدعم المالي ضرورية لاستمرارك في الدراسة؟" بدلاً من صياغة محايدة، مما يدفع المشارك للموافقة دون تفكير عميق.

انتهاك الخصوصية يحدث حين يكشف الباحث عن بيانات شخصية للمشاركين دون إذنهم، أو حين يحفظ بياناتهم بطرق غير آمنة تسمح بتسريبها. ومثال على ذلك أن يحتفظ الباحث بقاعدة بيانات تحتوي على أسماء طلاب وبياناتهم المالية الحساسة على جهاز شخصي غير مشفر، مما يُعرضها للسرقة أو الاختراق. ويُعدّ هذا الأمر بالغ الخطورة في موضوعات حساسة كالدمع المالي، حيث قد يتعرّض الطالب الذي صرّح بأن أسرته تعاني مالياً للحرَج الاجتماعي إذا تسربت بياناته.

تضارب المصالح (Conflict of Interest) ينشأ حين يكون للباحث مصلحة شخصية أو مادية قد تؤثر على موضوعية بحثه. ومثال ذلك أن يُجري باحث دراسة عن فاعلية برنامج دعم مالي معين وهو في الوقت نفسه يعمل مستشاراً للجهة التي تُدير البرنامج، مما قد يدفعه — ولو لا شعورياً — إلى تجميل النتائج. ويُعالج هذا الإشكال عادةً بالإفصاح المسبق عن أي علاقات أو مصالح قد تؤثر على البحث.

سوء معاملة المشاركين يشمل أي تعامل غير لائق مع المشاركين، كإجبارهم على المشاركة، أو إخفاء معلومات جوهرية عنهم، أو تعريضهم لضغوط نفسية غير مبررة. ومثال ذلك أن يطرح الباحث على طالب يفكر في الانسحاب من الجامعة أسئلة قاسية عن وضعه الأسري والمالي دون مراعاة لحالته النفسية، أو دون توفير أي دعم في حال شعر بضائقة أثناء المقابلة.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أدركت المؤسسات الأكاديمية حول العالم منذ منتصف القرن العشرين الحاجة إلى أطر تنظيمية رسمية تضبط الممارسات البحثية وتحمي المشاركين والمجتمع. وقد جاءت هذه الأطر استجابةً لتجاوزات تاريخية مؤلمة في البحث العلمي، أبرزها تجارب الحرب العالمية الثانية ودراسة توسكيغي، مما أدى إلى صياغة وثائق دولية مرجعية كقانون نورمبرغ (1947) وإعلان هلسنكي (١٩٦٤) وتقرير بلمونت (١٩٧٩). وقد شكّلت هذه الوثائق الأساس الذي بُنيت عليه لاحقاً اللوائح المؤسسية في الجامعات ومراكز البحث.

لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRB) تُعدّ الآلية المؤسسية الرئيسية لضمان الالتزام الأخلاقي في البحوث. وهي لجان متخصصة تُشكّل داخل الجامعات والمراكز البحثية، تتولى مراجعة مقترحات البحوث قبل البدء في تنفيذها للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية. وتضم هذه اللجان عادةً باحثين

من تخصصات متنوعة، إلى جانب مختصين قانونيين وأحياناً ممثلين عن المجتمع. وتقوم اللجنة بتقييم البحث من عدة زوايا منها: مدى ضرورة البحث وفوائده المتوقعة، والمخاطر المحتملة على المشاركين، وطريقة الحصول على الموافقة المستنيرة، وآليات حماية البيانات. ولا يُسمح للباحث ببدء جمع البيانات إلا بعد الحصول على موافقة هذه اللجنة، مما يُمثّل ضماناً مؤسسية للالتزام الأخلاقي.

دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Ethics Code) يُعدّ من أكثر الأدلة المرجعية انتشاراً في مجال البحوث الإنسانية والاجتماعية. ويتضمن هذا الدليل خمسة مبادئ عامة هي: الإحسان وعدم الإضرار، والولاء والمسؤولية، والنزاهة، والعدالة، واحترام حقوق الناس وكرامتهم. كما يتضمن معايير تفصيلية تتعلق بإجراء البحوث، ونشر النتائج، والتعامل مع المشاركين. (American Psychological Association, 2017). ويُلزم الدليل الباحثين بالحصول على الموافقة المستنيرة، وحماية السرية، وتجنّب الخداع إلا في حالات استثنائية مبررة، والكشف عن أي تضارب مصالح.

إعلان هلسنكي الصادر عن الجمعية الطبية العالمية يُمثّل المرجعية الأخلاقية الدولية الأبرز للبحوث التي تشمل البشر، خاصة في المجال الطبي، وقد امتد تأثيره ليشمل البحوث الاجتماعية. ويؤكد الإعلان على ضرورة تقديم مصلحة المشارك على مصلحة البحث، وعلى حقه في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات.

اللوائح السعودية شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث أصدرت هيئة الغذاء والدواء السعودية والمجلس الصحي السعودي ضوابط لأخلاقيات البحث، كما أنشأت معظم الجامعات السعودية لجاناً لأخلاقيات البحث تتبنى المعايير الدولية وتُكيّفها مع السياق المحلي. وتُلزم وزارة التعليم الباحثين في الجامعات السعودية بالحصول على موافقة هذه اللجان قبل تنفيذ البحوث التي تشمل بشراً.

وتتجلى أهمية هذه القواعد واللوائح في كونها تُحوّل الالتزام الأخلاقي من مسألة فردية تعتمد على ضمير الباحث إلى مسألة مؤسسية تخضع للرقابة والمساءلة. كما تُسهم في توحيد المعايير بين الباحثين، وتُتيح للمشاركين معرفة حقوقهم وآليات حمايتهم، وتُعزّز ثقة المجتمع في البحث العلمي.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول بحثي موضوع "أثر برامج الدعم المالي للطلاب على الاستمرار الأكاديمي وتقليل التسرب: دراسة تطبيقية على الجامعات السعودية"، وهو موضوع يستوجب تطبيقاً دقيقاً لمبادئ أخلاقيات البحث، نظراً لتعامله مع بيانات حساسة تتعلق بالأوضاع المالية للطلاب وأسرهم، وبخططهم المستقبلية فيما يخص استمرارهم في الدراسة أو انسحابهم منها. وفيما يلي عرض تفصيلي لكيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية على مختلف مراحل هذا البحث.

على صعيد جمع البيانات، اعتمدتُ على الاستبيان الإلكتروني الموزّع على عينة من طلاب الجامعات الحكومية في المملكة. وقد حرصتُ على أن يتضمن الاستبيان مقدمة واضحة توضح للمشارك هدف الدراسة وطبيعتها الأكاديمية البحثية، وتؤكد له أن مشاركته اختيارية تماماً، وأن بإمكانه التوقف عن الإجابة في أي مرحلة دون أن يترتب على ذلك أي تبعات. كما تضمنت المقدمة تأكيداً على أن البيانات لن تُستخدم إلا لأغراض

البحث العلمي، وأنها سٌعالج بصورة مجمعة دون الإشارة إلى أي مشارك بعينه. ويُمثل هذا تجسيداً عملياً لمبدأ **الموافقة المستنيرة**، حيث يدخل المشارك في الدراسة وهو على بينة كاملة من طبيعتها وحقوقه فيها.

فيما يتعلق بحماية السرية والخصوصية، اتخذت عدة إجراءات احترازية. أولاً، تجنَّبَ جمع أي بيانات تعريفية مباشرة كالاسم الكامل أو الرقم الجامعي أو رقم الهاتف. وثانياً، صُمِّمَ الاستبيان بحيث تكون البيانات الديموغرافية المطلوبة (الجنس، التخصص، المستوى الدراسي) في صورة فئات عامة لا تسمح بالتعرّف على أفراد بعينهم. وثالثاً، تُحفظ البيانات الإلكترونية في ملفات مشفرة على جهاز مؤمن بكلمة مرور، ولا يُطلع عليها سواي والمُشرف على الدراسة. ورابعاً، عند عرض النتائج، ستُقدّم في صورة إحصائية مجمعة (متوسطات، نسب، علاقات ارتباط)، دون الإشارة إلى استجابات فردية. وخامساً، ستُتفّ البيانات الخام بعد انتهاء الدراسة بفترة زمنية محددة وفق ما تحدده اللوائح الجامعية.

أما على صعيد الأمانة العلمية، فقد التزمْتُ بعدة معايير. أولها التوثيق الدقيق لجميع المراجع التي استخدمتها وفق أسلوب APA، سواء كانت دراسات سابقة أو نظريات أو إحصائيات. وثانيها الأمانة في عرض نتائج الدراسات السابقة، حيث حرصتُ على نقل النتائج كما وردت في مصادرها الأصلية، حتى تلك التي قد تتعارض مع فرضياتي المبدئية. وثالثها الالتزام بأمانة تسجيل البيانات الميدانية كما وردت من المشاركين دون أي تعديل أو حذف انتقائي. ورابعها الإقرار بمحدودية الدراسة وعدم المبالغة في تعميم النتائج.

فيما يخص الموضوعية وتجنّب التحيز، اتخذتُ عدة خطوات. منها صياغة أسئلة الاستبيان بلغة محايدة لا توجّه المشارك نحو إجابة معينة، فبدلاً من سؤال "ألا توافق أن الدعم المالي ضروري لاستمرارك في الدراسة؟" استخدمتُ صياغة محايدة مثل "إلى أي مدى يؤثر الدعم المالي على قرارك بالاستمرار في الدراسة؟" مع تقديم خيارات متدرجة على مقياس ليكرت الخماسي. كما حرصتُ على اعتماد عينة عشوائية طبقية تُمثّل مختلف التخصصات والمستويات الدراسية والمناطق الجغرافية، تفادياً للتحيز في اختيار العينة. وعند تحليل النتائج، سألتزم بعرض جميع النتائج بما فيها تلك التي قد لا تدعم فرضياتي.

فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة، أدرك أن موضوع البحث قد يُثير لدى بعض المشاركين مشاعر حساسة، خاصة الطلاب الذين يعانون من ضغوط مالية أو يفكرون في الانسحاب من الدراسة. لذلك، تجنَّبْتُ الأسئلة التي قد تُسبب ضيقاً نفسياً غير مبرر، وأدرجتُ في نهاية الاستبيان إشارة إلى خدمات الإرشاد الأكاديمي والنفسي المتاحة في الجامعات لمن يرغب في الاستفادة منها. كما أن طبيعة الاستبيان الإلكتروني تتيح للمشارك حرية الإجابة في بيئة آمنة وفي وقت يناسبه، دون أي ضغط مباشر.

فيما يخص العدالة في اختيار المشاركين، حرصتُ على ألا تقتصر الدراسة على فئة معينة من الطلاب، بل تشمل المستفيدين من برامج الدعم المالي وغير المستفيدين، والذكور والإناث، والطلاب من تخصصات وخلفيات متنوعة. ويُجسّد هذا مبدأ العدالة بحيث لا تُحمّل فئة بعينها عبء البحث، ولا تُحرّم فئة أخرى من فرصة إيصال صوتها.

على صعيد تضارب المصالح، أقرّ بأنني طالب في إحدى الجامعات السعودية ومستفيد من بعض برامج الدعم، وهو ما قد يُشكّل تحيزاً محتملاً. وللتعامل مع ذلك، التزمْتُ بالشفافية في الإفصاح عن هذا الوضع للمُشرف،

واعتمدتُ على المنهج الكمي والأساليب الإحصائية الموضوعية في التحليل، بحيث تتحدث البيانات عن نفسها بعيداً عن تجربتي الشخصية.

أما فيما يتعلق بالحصول على الموافقات المؤسسية، فإنني ملتزم بتقديم البحث إلى لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة قبل البدء في جمع البيانات الفعلي، والحصول على موافقتها الرسمية، إلى جانب الحصول على الأذونات اللازمة من إدارات الجامعات المعنية لتوزيع الاستبيان على طلابها.

فيما يخص نشر النتائج، ألتزم بعرضها بصورة أمينة وموضوعية، مع الإشارة إلى محدودية الدراسة وعدم تعميم نتائجها خارج نطاقها المحدد، وتقديم التوصيات بناءً على ما تُظهره البيانات فعلاً، لا بناءً على قناعات شخصية مسبقة.

ومن خلال هذا التطبيق العملي، يتضح أن أخلاقيات البحث ليست مجرد إجراءات شكلية يُملئها النظام، بل هي ممارسة متكاملة تتغلغل في كل تفصيلة من تفاصيل البحث، بدءاً من صياغة السؤال البحثي وانتهاءً بكتابة التوصيات.

سابعاً: الخاتمة

استعرض هذا التقرير منظومة أخلاقيات البحث العلمي من خلال تناول مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية، ثم القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحث، واللوائح المنظمة لها، وانتهى بتطبيق عملي لهذه المبادئ على موضوع بحثي المتعلق بأثر برامج الدعم المالي على الاستمرارية الأكاديمية في الجامعات السعودية. وقد تبين من خلال هذا الاستعراض أن أخلاقيات البحث ليست عبئاً إضافياً يُثقل كاهل الباحث، بل هي في حقيقتها أداة لضمان جودة بحثه ومصداقيته، وحماية للمشاركين والمجتمع، وصون لسمعة الباحث ومؤسسته الأكاديمية.

ويمكن تلخيص أبرز ما توصل إليه التقرير في أن الالتزام الأخلاقي يبدأ من قناعة الباحث الذاتية بأهمية الأمانة العلمية والنزاهة، ويتعزز عبر الالتزام بالقواعد المؤسسية ولوائح لجان أخلاقيات البحث، ويتجلى في تطبيقات عملية يومية تشمل صياغة الأسئلة، واختيار العينة، وحماية البيانات، وعرض النتائج. كما تبين أن البحوث الاجتماعية والتربوية، التي تتعامل مع بيانات حساسة عن أفراد ومجتمعات، تستوجب يقظة أخلاقية مضاعفة، خاصة في موضوعات كالفساد الأكاديمي والدعم المالي التي قد تكشف عن أوضاع شخصية مؤلمة للمشاركين.

ويؤكد التطبيق العملي الذي قَدَّمته على دراستي البحثية أن مراعاة الأخلاقيات تنعكس إيجاباً على جودة البحث ذاته، فالحرص على الموافقة المستنيرة يُعزز مصداقية الاستجابات، والحفاظ على السرية يُشجّع المشاركين على الصراحة، وتجنب التحيز يُحسن من صدق النتائج وقابليتها للتعميم. وعلى المستوى الشخصي، أرى أن هذا التقرير قد عمّق لديّ وعياً منهجياً بأن البحث العلمي مسؤولية أخلاقية قبل أن يكون مهارة تقنية، وأن كل قرار يتخذه الباحث — مهما بدا صغيراً — له تبعات أخلاقية ينبغي التفكير فيها.

وفي ختام هذا التقرير، أؤكد التزامي التام بتطبيق هذه المبادئ في دراستي البحثية الحالية وفي جميع أعمالي الأكاديمية المستقبلية، إيماناً مني بأن الباحث الحقيقي هو من يُوازن بين الطموح العلمي والمسؤولية الأخلاقية،

وبأن المعرفة التي تُبنى على أساس أخلاقي راسخ هي وحدها التي تستحق أن تُسهم في بناء المجتمعات وتطورها.

ثامناً: المراجع

المراجع العربية

- العساف، صالح بن حمد. (2012). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- العتيبي، خالد بن عبدالله. (٢٠١٩). أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية: الواقع والتحديات. *مجلة الدراسات التربوية والنفسية*، ١٣(2)، 172-١٤٥.
- الشايح، فهد بن سليمان. (2018). *أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والتربوية*. الرياض: مكتبة الرشد.
- الخطيب، محمد. (٢٠٢١). دور لجان أخلاقيات البحث في الجامعات العربية. *مجلة البحث التربوي*، ١٥(3)، 198-١٨٠.
- وزارة التعليم — المملكة العربية السعودية. (2023). *الدليل الإرشادي لأخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية*. الرياض.

المراجع الأجنبية

- American Psychological Association. (2017). *Ethical principles of psychologists and code of conduct*. Washington, DC: APA.
- Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and regulatory compliance*. London: SAGE Publications.
- Resnik, D. B. (2015). *What is ethics in research and why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences (NIEHS). Research Triangle Park, NC.
- Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

National Commission for the Protection of Human Subjects. (1979). *The Belmont Report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.